

تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات.

كياري فطيمة الزهرة.

ماجستير في العلوم الاقتصادية – عضو بمخبر البحث في المالية العامة،
جامعة معسكر.

الملخص:

يعتبر التعليم من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالرأس المال الكفاء والمساعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية.

وعلى غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في الجزائر من الناحية المادية والبشرية ومن حيث الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة، مما استوجب زيادة الانفاق عليه وذلك برفع مستويات تمويله. ويعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات، نظرا لحاجتها المستمرة للأموال لمقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لنوع من التعليم وإنما لتعليم ذي نوعية جيدة، ويظهر ذلك من خلال الميزانية التي تصرف على التعليم سنويا.

فلقد تطورت مخصصات التعليم العالي في الجزائر، تطورا ملحوظا في الاعتماد على ميزانية الدولة كمصدر أساسي لتمويل التعليم العالي كونه يمثل القلعة الحصينة لنخبة من الطلاب الذين يكلف تعليمهم وإعدادهم وتوفير الهياكل البيداغوجية لهم،... الخ مبالغ طائلة. لذا تدعو الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أنجح استخدام ممكن لهذه الموارد المالية المحدودة المخصصة من ميزانية الدولة.

الكلمات المفتاحية: قطاع التعليم العالي – التمويل – الميزانية – بدائل عملية تمويل التعليم العالي – الجزائر.

Résumé:

L'enseignement est l'un des secteurs les plus importants qui sont devenus préoccupés par un grand intérêt pour la plupart des pays du monde, par son rôle dans la production et l'accumulation des connaissances.

A l'instar de tous les paliers de l'enseignement, l'enseignement supérieur s'est développé à tous les niveaux tant matériels qu'humains, et que le financement de ce secteur devenu l'un des défis les plus importants auxquels les universités font face, pour répondre à la nécessité non seulement des niveaux de financement, mais aussi d'assurer de la bonne qualité du système, et cela se voit à travers le budget annuel consacré à ce secteur.

Dans ce cadre, Le financement de L'enseignement supérieur s'évolue énormément correspondant à l'augmentation des nombres des étudiants, infrastructures et institutions. Cette évolution nécessite une meilleure gestion de ressources allouées du budget de l'État pour qu'il contribue davantage au développement économique et social.

Les mots clés: l'enseignement supérieur, le financement, le budget, les alternatives de financement d'enseignement supérieur, Algérie

مقدمة:

إن المتتبع لأحوال التعليم العالي، يرى أن الاهتمام بتمويله قد ازداد في السنوات العشر الأخيرة، بسبب التوسع فيه وازدياد احتياجاته المالية وغير المالية التي أصبحت كلها سمات بارزة في المجتمعات المعاصرة، وذلك بفتح الجامعات والكليات والمعاهد الجديدة كل سنة. فأمام الإقبال المتزايد للطلبة، تزداد الاحتياجات من المباني والتجهيزات والتقنيات وهيئة التدريس وسواها من مستلزمات التعليم العالي ويترتب على ذلك رصد مبالغ مالية أمام الطلب والضغط المتزايد على الحكومات لمد التعليم العالي بأموال أكثر من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة ومتابعة المسيرة العلمية .

وفي هذا السياق ، تعجز بعض الحكومات وتستجيب أخرى ضمن حدود ، فهي معنية بتنمية التعليم كونه مطلب شعبي وتنموي ، وبذلك نجد أن تمويل التعليم العالي يعد من أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات لكي تنهض بمسؤولياتها بشكل كفء وفعال . وتعتمد الجامعات على الموارد التي تخصص لها من قبل الدولة ضمن الميزانية العامة بشكل أساسي وكبير، وقد يكون هو المصدر الوحيد لمواردها، وقد تستطيع بعض الجامعات توفير مصدر آخر لمواردها، ولكن بشكل جزئي وبسيط لا يتناسب مع قدرتها في ممارسة أنشطة تدر عليها بعض الموارد.

في هذا الصدد، تسعى الجزائر إلى تسيير شؤون التعليم العالي وتنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه من خلال تعبئة الموارد اللازمة لخدمة أغراض مؤسسات وأجهزة التعليم العالي، فما مدى كفاية مستويات تمويل التعليم العالي في الجزائر؟.

للإجابة على هذه الاشكالية سوف نتطرق أولا إلى ماهية التعليم والتعليم العالي، واقع ومستوى تمويل التعليم في الجزائر، أهم المصادر التي يعتمد عليها في تمويله، أسبابه، دوافعه، مشاكله والبدائل المقترحة لعملية تمويل التعليم العالي في الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول التعليم والتعليم العالي.

يعتبر التعليم عملية منظمة يتم من خلالها اكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة منظمة ومحددة الأهداف.

1- تعريف التعليم (1):

أ- لغة: التعليم فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس

ب- اصطلاحا: التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع.

حسب تعريف اليونسكو **UNESCO**: «التعليم هو تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكوينيا شاملا ومتكاملا، فرديا واجتماعيا لتأهيله للمشاركة الفاعلة والايجابية في خطط التنمية».²

1 <http://www.almaany.com/>

2 Olivier Basdevant » croissance et formation» revue d'économie politique, 2002, pp03-04.

2- مفهوم التعليم العالي:

بداية، لابد من التنويه إلى مفهوم النظام التعليمي حيث يمكن القول في عبارة بسيطة أن النظام هو مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الأجزاء المكونة لشيء ما. ويقصد بالنظام التعليمي الجهاز الذي يشمل مختلف أنواع المراحل التعليمية، والمدارس والمناهج والبرامج والكتب والأنشطة والمعلمين كما يشمل إدارة التعليم وتنظيمه وتمويله.

وينظر إليه على أنه نظام كبير يتكون من نظم فرعية أخرى كالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي¹. ومن بين المفاهيم التي قدمت للتعليم العالي نذكر: «إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وثقافته، وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية والتطور»². وفي الجزائر يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون رقم 99-05 بأنه:

«كل نمط للتكوين والبحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية، والمدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى، بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي».

ثانيا: مسألة تمويل التعليم العالي.

1- واقع ومستوى كفاية تمويل التعليم العالي:

إن من أهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف الدول هو ما يتعلق بتوفير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه، ويصطدم طموح الدول عموما في تحقيق آمالها التعليمية بهذه المشكلة مهما كان حظ الدولة من الغنى مما يضطرها إلى التخلي عن بعض مشاريعها التعليمية أو تأجيلها إلى المستقبل. ويمكن تفسير ذلك في ضوء عاملين أساسيين:

1 د. محمد منير مرسي «الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها» دار النشر: عالم الكتب، 1984، ص 298.
2 عمر محمد علي: «رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي»، سידار، دمشق، 1988، ص 25.

أولاً: أن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات وأساتذة وغيرها...، باهضة التكاليف وتحتاج إلى أموال ضخمة.

ثانياً: أن غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب عليها من زيادة طموح الشعوب وكبر آمالهم وتوقعاتهم في الحياة وما صاحب ذلك من التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء، قد جعل ميدان التعليم العالي في سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم. تلبي هذه الاحتياجات وتوفر حسب أولويات وضمن حدود بالمستوى الكافي والمناسب لأعباء التعليم العالي حيث يعتبر مستوى التمويل ومدى تناسبه وكفايته العامل الرئيسي لهذه الأوضاع وتبايناتها. وما يمتاز به نظام التعليم العالي في شتى الدول هو وتيرة النمو المتصاعدة، موازاة مع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار التي تعكس ضرورة زيادة رواتب هيئة التدريس من سنة لأخرى لجعلها تتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة، إضافة إلى عدم توفر المستوى المناسب من الدعم المالي لبحوث هيئة التدريس بسبب ارتباطها بمحدودية مخصصات البحث العلمي، مما استدعى من الحكومات ضرورة إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى ميزانية التعليم العالي لمواجهة كافة أشكال الشح والنقص في التمويل.¹

المصادر الرئيسية لتمويل التعليم العالي:

أولاً: الإيرادات الحكومية: إن الجهة التي تضطلع بمهمة التمويل غالباً ما تكون الحكومة المركزية عن طريق الميزانيات التي تعدها الجهات التعليمية المسؤولة كوزارات التعليم والبحث العلمي، وبهذا فإن التمويل عن طريق إيرادات الحكومة ينتمي بصفة عامة إلى نظام مركزي، وتشتمل إيرادات الحكومة على المنحة السنوية (إعانات الدولة)، حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية، حيث يخصص للجامعات نسبة معينة منها عند تحصيلها كل عام.

1 م. هاشم فوزي دباس العبادي، د. يوسف حجيم الطائي، م. أفنان عبد العلي الأسدي «إدارة التعليم الجامعي»، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 406-407.

وعليه فإن التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس ايجابيا على تحسين وتطوير أداء الجامعات من خلال :

1- تعميق استقلالية الجامعات وعدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص مما يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية.

2- إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء المجتمع ، خاصة ذوي الدخل المحدود في الدخول إلى الجامعات.

3- أن إمكانية الدولة مازالت متميزة بإمكانياتها عن إمكانيات القطاع الخاص، مما يجعلها قادرة على تحسين تمويل التعليم الجامعي وتوسيع مؤسساته التعليمية.¹

ثانيا: مصادر أخرى لتمويل التعليم الجامعي: لم يكن مصدر تمويل التعليم الجامعي واحدا في كل الدول، بل اختلفت مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات وأنظمتها الاقتصادية... الخ ، ويمكن إجمال مصادر التمويل الأخرى بشكل عام كالآتي:

1- الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم: كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات، وضريبة التعليم الجامعي (مثل ضريبة التعليم الجامعي على الكحول والتبغ في بريطانيا) و (ضريبة المصارف في الأردن).

2- القروض: الداخلية والخارجية* التي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أو تطوير مشاريع قائمة.

3- أقساط التعليم الخاص: وهذه الأقساط تدفع مقابل تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة.

4- المصادر الخاصة: ويعني تمويل التعليم من خلال المصادر الخاصة، أي ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي

1 نفس المرجع السابق، ص 413.

* غالبا ما تكون القروض الخارجية مشروطة وبخاصة من البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى، أما القروض الداخلية فتكون من المنظمات أو قطاع الأعمال المحلي؛ وقد تكون قروضا مقدمة مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم بأنفسهم.

يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات وثمان الكتب... الخ، إضافة إلى أقساط التعليم المدفوعة من قبل عوائل الطلبة، كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية.

5- المصادر المحلية: تمثل مساهمة البلديات، الحكومات المحلية والأهالي في المناطق الريفية والقرى، مثال: مساهمة الأهالي في بناء كلية، أو تقديم أرضا أو تأمين السكن والطعام لطلبة الأقسام الداخلية... الخ.

6- الهيئات والتبرعات: وهي عبارة عن هبات وتبرعات عينية أو نقدية تقدم للمؤسسات التعليمية.

7- التمويل الذاتي: وذلك من خلال الجمع بين العمل والدراسة أو القيام بأعمال إنتاجية مجاورة (كالكليات التقنية والصناعية والمستشفيات الجامعية، والاستشارات الهندسية)، بعبارة أخرى تحول بعض المؤسسات التعليمية نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتتالية من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها.

8- المنح والمساعدات الخارجية*: وتسمى بمصادر التمويل الخارجية (ماعد القروض؛ وتكون غير مشروطة) وتشمل هذه المصادر المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات والشركات الخاصة.

9- أقساط التعليم المسائي: هناك بعض الكليات لديها القدرة على فتح باب التقديم للدراسات المسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها الطالب في الدراسات المسائية.¹

1 م. هاشم فوزي دباس العبادي، وآخرون «إدارة التعليم الجامعي»، مرجع سابق، ص 415-416.
* المساعدات الخارجية إما أن تكون فنية فتتضمن خدمات العنصر البشري المباشرة (خدمات الأساتذة والخبراء والمستشارين) أو المنح والزمالة الدراسية أو المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات الدراسية، بمعنى آخر تتم ضمن التبادلات الثقافية بين الحكومات أو المؤسسات التعليمية للبلدين مثل القيام بتطوير نظام تعليمي أو تجهيز إحدى الكليات بمختبر حاسوبي... الخ.

ثالثا: واقع تمويل التعليم العالي في الجزائر:

1- هيكلية التعليم العالي:

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية اثنان وتسعون (92) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم ثمانية وأربعين (48) جامعة، عشرة (10) مراكز جامعية وتسعة عشر (19) مدرسة وطنية عليا وخمسة (05) مدارس عليا للأساتذة وعشرة (10) مدارس تحضيرية وثلاث (3) مدارس تحضيرية مدمجة، كما أن قدرة الاستقبال العامة لشبكة الايواء الحالية تتشكل من 368 اقامة جامعية و477 وحدة اطعام، وهذا يمثل طاقة استيعابية بـ 516220 سرير¹.

ولقد شهد التعليم العالي بدوره تطورات مهمة خلال العقود الماضية التي أعقبت الاستقلال حيث يمكن تقسيمها تاريخيا إلى:

المرحلة الأولى: (1962 – 1969): بعد الاستقلال أنشئت عدة جامعات في المدن الكبرى (وهران، قسنطينة، عنابة) أما النظام البيداغوجي المتبع، فهو ما كان موروثا عن الفرنسيين إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات، تمنح فيها شهادات: الليسانس بعد ثلاث سنوات دراسية- شهادة الدراسات المعمقة وتدوم سنة واحدة تحتتم بأطروحة مبسطة- شهادة الدكتوراة الدرجة الثالثة، وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية- شهادة الدكتوراة، وتصل مدتها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي². * يذكر أن التعليم العالي خلال هذه الفترة كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية.

المرحلة الثانية: (1970 – 1998): تبدأ هذه المرحلة بتاريخ إحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، وهو تاريخ مفصلي في قمة هرم النظام التعليمي، تلاه مباشرة مشروع إصلاح التعليم العالي سنة 1971 الذي ركز على³:

1 www.mesrs.dz/ar/universites.

2 Djamel Feroukhi «la problématique de l'adéquation formation - emploi» Alger, CREAD, 2005, P223.

3 كياري فطيمة الزهرة «تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية - دراسة حالة جامعة معسكر» مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، سنة 2012، ص 54.

1-تنويع وتكثيف التخصصات الجامعية حيث أصبح عدد التخصصات أربعاً بـ 150 فرعاً، 2-زيادة عدد الجامعات موزعة جغرافياً على كل القطر، 3-جزأة هيئة التدريس وتحسين المستوى العلمي ، وعليه شرع في الابتعاث للخارج، 4-إحلال اللغة العربية محل الفرنسية(التعريب)حيث أصبحت جل التخصصات الإنسانية باللغة الوطنية.

لتحقيق ذلك اتخذت عدة إجراءات شرع في تطبيقها بداية من الموسم 1972/71 وكانت كما يلي:

- إلغاء السنة التحضيرية، تمديد السنة الجامعية، إلغاء النظام السنوي، العمل بالنظام الثلاثي والسداسي، التنظيم الداخلي

لوحداث التعليم كوحدات فرعية أو مقاييس، تنظيم التكوين المندمج، التجديد البيداغوجي ، تقسيم الكليات إلى معاهد تضم أقسام متجانسة¹. كذلك ومن جملة الإصلاحات تلك القرارات التي طالت مراحل الدراسة الجامعية كمايلي:

مرحلة الليسانس، أصبحت أربع سنوات والوحدات الدراسية هي المقاييس السداسية، مرحلة الماجستير(مرحلة ما بعد التدرج الأولى)، تدوم سنتين على الأقل وتحتوي على جزأين، الأول مجموعة من المقاييس النظرية والثاني يتم فيه انجاز بحث أكاديمي ، مرحلة دكتوراه العلوم (مرحلة ما بعد التدرج الثاني)، تدوم حوالي خمس سنوات. كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 والتي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي حتى أفق 2000 مستندة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة ومن جهة أخرى تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الإنسانية.²

المرحلة الثالثة: منذ 1998 : تتميز هذه المرحلة الأخيرة بوضع القانون التوجيهي

1 بن عراب عبد الكريم « التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين » أعمال ندوة بمناسبة تخرج الدفعة 17 ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ن 2004 ، ص 121 - 122.

2 بوفلجة غياث« التربية والتكوين بالجزائر» الكتاب الثاني، دار الغرب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002 ص 78.

للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998 والقرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات ، إنشاء ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها، إنشاء 13 مراكز جامعية وتحويل 19 مركزا جامعيًا إلى جامعات. والأهم في ذلك الإصلاح الشامل للجامعة الجزائرية المتمثل في إقحام النظام الجديد LMD (ليسانس ماستر دكتوراه) بداية من الموسم 2004 / 2005 أملا في مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من جهة وإيجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى¹.

ويشتمل النظام الجديد على ثلاث مراحل هي²: ليسانس: تتكون من وحدات تعليمية موزعة على ست سداسيات، ضمن مرحلتين: تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، وثانيهما في تكوين متخصص. كما ينقسم هذا الطور إلى غائتين، غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب مباشرة من الاندماج في عالم الشغل، وغاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة، ماستر: يشمل هذا الطور على وحدات موزعة على أربع سداسيات مفتوحة للطلبة المستوفين للشروط المحددة، ويحضر هذا التكوين إلى مهمتين: مهنية (ماستر مهني) وأخرى أكاديمية (ماستر بحث)، دكتوراه: مكونة من ست سداسيات، تهدف إلى: تعميق المعارف في تخصص محدد وتحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث³.

2- تطور التعليم العالي في الجزائر:

2-1- تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية: بلغ إجمالي عدد الجزائريين الذين تم احصاؤهم سنة 1961 1317 طالبا، ولقد زاد العدد عن الضعف أثناء الدخول الجامعي 1962/1963، وتضاعف بـ 9.5 مرة بعد ذلك في أقل من عشر

1 كياري فطيمة الزهرة « تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية»، دراسة حالة جامعة معسكر» مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، سنة 2012، ص 56.

2 إصلاح التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، والبحث العلمي ، جوان 2007. (www.mesrs.dz)

3 شعيب شنوف ، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف ، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات- السياسات- الآليات) المنامة- مملكة البحرين، أكتوبر 2011 .

سنوات إلى أن بلغ عدد الطلبة المسجلين لموسم 2012/2011 - بعد خمسين سنة من الاستقلال - أكثر من 1.200.000 طالب، أي أن عدد الطلبة تضاعف بحوالي 1000 مرة منذ سنة 1962 إلى سنة 2012، في حين سجل الموسم الجامعي 2015/2014 زهاء 1330000 طالب¹. أما بالنسبة لمرحلة ما بعد التدرج، فنجد أن العقود الخمسة الماضية عرفت ارتفاعا في عدد التسجيلات، حيث انتقلت من 156 طالب إلى 60.000 طالب. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (01) يبين: تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 2014/1962.

عدد السنوات الطلبة المسجلين	1962 1963	1969 1970	1979 1980	1989 1990	1999 2000	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014
مرحلة التدرج	2725	122 43	574 45	181 350	407 995	103 4313	1077 945	/	1175 000	1097 050
مرحلة ما بعد التدرج	156	317	3965	139 67	208 46	589 75	60 617	/	64 000	53 512
الاجمالي	2881 ¹	125 60	614 10	195 317	428 841	1093 288	1138 562	1247 000	1413 000	1150 562

المصدر: -التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر» 50 سنة في خدمة التنمية»
(1962/2011): www.mesrs.dz/ar/universites

-إحصائيات الفترة 2012/2011 من موقع الانترنت:

<http://www.djazairiess.com/elmassar/6451>

-إحصائيات الفترة 2013/2012 من موقع الانترنت:

<http://ar.algerie360.com/1-3>

¹ <http://ar.algerie360.com>.

- Statistiques (2013/2014): Rapport de la conférence nationale des universités, «bilan de la rentrée universitaire 2013/2014- », le 9 janvier 2014, p.07.

ما يمكن استنتاجه أن فترة السبعينات تعتبر البداية الفعلية لتوسيع هذه المرحلة كميًا ، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الانجازات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة، حيث بذلت الجزائر مجهودات من أجل زيادة عدد المسجلين في الجامعات وقد نجحت في ذلك.

2-2- تطور عدد الطلبة الخريجين:

إن تزايد عدد الطلبة بشكل كبير، يتبعه بالضرورة زيادة في أعداد المتخرجين وفي مختلف التخصصات، حيث أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي 2.000.000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة، وبناء على الجدول أدناه، نجد، أنه من حيث المردود الكمي، يظهر تحسنا مستمرا وثابتا في النسبة بين عدد حاملي الشهادات مقارنة بتعداد المسجلين، حيث انتقلت نسبته من 29/1 سنة 1963 الى 16/1 سنة 1970، لتصل الى 8/1 وهذا سنوات 1990، 1980 و 2000، الى أن انخفضت الى نصف ذلك بين سنتي 2000 و 2011 أين بلغت 4/1 .

جدول رقم (02): تزايد عدد حاملي شهادات التدرج.

السنوات	1962 1963	1969 1970	1979 1980	1989 1990	1999 2000	2009 2010	2010 2011
حاملي شهادات التدرج	93	759	6963	22917	52804	199767	246400
نسب الأداء	29/1	16/1	8/1	8/1	8/1	5/1	4/1

المصدر: -التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر» 50 سنة في خدمة التنمية»
(1962/2011): www.mesrs.dz/ar/universites

2-3- تطور معدلات التأطير: لم يتوقف ارتفاع عدد الأساتذة المكلفين بالتأطير على مدار السنوات الخمسين الماضية، فقد كان عددهم 298 سنة 1962، إلى أن تضاعف هذا العدد بنسبة 2.3 مرة من سنة 2000 إلى سنة 2001 (جدول 3):

جدول رقم (03): تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير لمرحلة التدرج.

السنوات	1962 1963	1969 1970	1979 1980	1989 1990	1999 2000	2009 2010	2010 2011
عدد الأساتذة	298	842	7497	14536	17460	37688	40140
مجموع الطلبة المسجلين	2 725	12 243	57 445	181 350	407 995	1034 313	1077 945
نسب التأطير	9	15	8	12	23	27	27

المصدر: -التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر» 50 سنة في خدمة التنمية»

(1962/2011): www.mesrs.dz/ar/universities

وتشير معدلات التأطير، سنة 1970، إلى معدل أستاذ واحد لكل 15 طالب، سنة 1980 معدل أستاذ واحد لكل 12 طالب، سنة 2011 معدل أستاذ واحد لكل 27 طالب، أما الموسم الجامعي **2014/2013** معدل أستاذ لكل 20 طالب¹. ومن ثم تبقى مسألة التأطير من تحديات التعليم العالي في الجزائر.

3- تمويل التعليم العالي في الجزائر.

تتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر ما بين الحكومي (العمومي) والخاص، إلا أن ما يطغى على نوعية تمويله هو التمويل الحكومي بما نسبته 98.2٪، أما القطاع الخاص فلا يشكل سوى 1.8٪، حيث تتحمل الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية. ولقد درجت الحكومة المركزية على تخصيص مبالغ محددة سنوياً من الميزانية العامة للتعليم العالي حيث ترتبط هذه المخصصات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي

1 Rapport de la conférence nationale des universités, «bilan de la rentrée universitaire 2013/2014- », le 9 janvier 2014, p.07.

للدولة وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية. وبالتالي، نجد أن التعليم العالي في الجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، ويعتمد هذا التمويل على عدة مصادر أهمها الضرائب وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم (التسجيل). أما المصادر الثانوية أو الخاصة، فهي بنسب قليلة ومحدودة للغاية، وهي في مجملها مصادر خارجية تتمثل في المنح الدراسية التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة لطلاب الدول النامية إضافة إلى المعونات الأجنبية من بعض حكومات الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية. وتتخذ هذه المساعدات الأجنبية أشكالاً متعددة: مساعدات مالية كالمناح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف، مساعدات مادية كالأبنية والمعدات، مساعدات بشرية كاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب، إضافة إلى الاستشارات التقنية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.. الخ، التي تقيمها المنظمات فيه¹.

3-1 مؤشرات تمويل التعليم العالي: إن من بين أهم ما يستدل به على الجهد تبذله الدولة في مجال تمويل التعليم العالي هو نسبة الانفاق بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة إضافة إلى علاقة هاته الأخيرة والناتج الداخلي الخام (PIB).

3-1-1 مستويات تمويل ميزانية التعليم العالي في الجزائر:

يحظى قطاع التعليم العالي بمستويات تمويل معتبرة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال المكانة الهامة التي تتبوؤها ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة، وتحتل في أغلب الأحيان الدرجة الخامسة من حيث توزيع الاعتمادات لكل دائرة وزارية نتيجة للتوسع الكبير الذي يشهده هذا القطاع مما أدى إلى زيادة مخصصاته وتضاعفها بـ 4.43 من سنة 2005 إلى سنة 2014.

1 موسي نور الدين «اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح (2000-2009)» مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2012، ص. 67/64.

جدول رقم (04): تطور ميزانية التعليم العالي للفترة (2005-2013).

السنة	ميزانية التعليم العالي (د.ج)	ميزانية الدولة (د.ج)	حصة ميزانية التعليم العالي (%)
2005-2004	78.381.380.000	1.200.000.000.000	6.53%
2006-2005	85.319.925.000	1.283.446.977.000	6.64%
2007-2006	95.689.309.000	1.574.943.361.000	6.07%
2008-2007	118.306.406.000	2.017.969.196.000	5.86%
2009-2008	154.632.798.000	2.593.741.485.000	5.96%
2010-2009	173.483.802.000	2.837.999.823.000	6.11%
2011-2010	212.830.565.000	3.434.306.634.000	6.19%
2012-2011	4.608.250.475.000	277.173.918.000	6.014%
2013-2012	4.335.614.484.000	264.582.513.000	6.10%
2014-2013	4.714.452.366.000	270.742.002.000	5.74%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية، ديسمبر للسنوات 2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013.

التعليق على الجدول : نلاحظ بأن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، عرفت تطورات متذبذبة، إلا أنها متقاربة المستويات، فبعد أن كانت في الموسم 2005/2004 تقدر بـ 6.53% من الميزانية العامة، انخفضت إلى 5.86% سنة 2008/2007 لتعاود الارتفاع إلى 5.96%، 6.11%، 6.19%، 6.10%، للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، على التوالي، إلى أن سجلت انخفاضا طفيفا يقدر بـ 5.74% سنة 2013.

3-2- أسباب ودوافع التمويل :

تفوق الجزائر بعض الدول الغنية المنتجة للبترول في انفاقها وتمويلها للتعليم العالي وهذا حسب دراسة قام بها الأستاذ حامد عمار: « لقد بات من الواضح في ضوء الاحصاءات والبيانات المتوفرة في الوقت الحالي انخفاض الدعم لمؤسسات التعليم

العالي، فبعد أن كانت 6.2٪ من الدخل القومي العام على المستوى العربي انحدرت إلى 5.8٪ وهذا الانخفاض إن دل على شيء فإنما يدل على انخفاض نسبي للتمويلات الموجودة في بعض البلدان العربية لفائدة التعليم، من بينها بلدان منتجة للنفط كالكويت والعراق والسعودية على أن هناك من الدول التي تمادت في تكثيف هذه التمويلات وتنميتها مهما كلفها ذلك من تضحيات جسام كالجائز والمغرب والسودان... الخ¹. وتجد الزيادة الكبيرة في مستويات تمويل التعليم العالي مبررا لها من خلال:

➤ مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98% والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل والخدمات من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة.

➤ ديمقراطية التعليم إذ مكنت الدولة الجزائرية كل أفراد الشعب من الالتحاق بسلك التعليم دون تمييز.

➤ زيادة النمو السكاني وخاصة فئة الشباب ، فحوالي 65% من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة من بينهم 48% يتراوح سنهم بين 06-18 سنة وهذه الفئة تشكل مدخلات التعليم العالي في السنوات اللاحقة .

➤ كون الشهادات الجامعية في الجزائر لها مكانة اجتماعية واقتصادية فأصبح هناك تطلعات من طرف الآباء والأبناء نحو التعليم والحصول على شهادات عليا لاعتبارات تاريخية وحضارية.²

3-3- مشاكله: يمكن حصر المشاكل التي تواجه عملية تمويل التعليم العالي في عنصرين اثنين هما:

- **الأزمة المالية :** المتمثلة في كون الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع والتي تحدد بالنسبة إلى عدد الطلبة بقيت

1 أحمد زرزور « تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس- ماستر- دكتوراه- في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل» مذكرة ماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2006، ص 55.

2 كياري فطيمة الزهرة « تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية - دراسة حالة جامعة معسكر» مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، سنة 2012، ص 45.

ثابتة أو انخفضت حتى بالسعر الثابت، مع ثبات مصادر التمويل وعدم تنوعها في حين تزايد التكاليف الحقيقية باستمرار.

- أزمة في التسيير: تتمثل في تدهور ظروف حياة الطلبة والمستخدمين والاداريين والمدرسين، اضافة الى الاتهامات

الموجهة من طرف الأسرة الجامعية المتعلقة بميكانيزمات واجراءات تسيير مؤسسات التعليم العالي¹.

3-4- البدائل المقترحة لعملية تمويل التعليم العالي في الجزائر.

من خلال ما سبق، نلاحظ جهود الدولة المبذولة في تأمين الموارد المالية اللازمة وبالمستويات الكافية لدعم تطور ورقي قطاع التعليم العالي من خلال رصد لها مخصصات معتبرة من الميزانية العامة للدولة، وبالنظر الى محدودية الموارد المالية وندرتها، فانه يتبادر الى أذهاننا طرح تساؤل مهم وهو هل يمكن الابقاء على الطريقة التمويلية (العمومية) لقطاع التعليم العالي؟.

وهل يمكن لميزانية الدولة أن تفي بتدبير الأموال اللازمة لقطاع التعليم العالي في ظل تقلب أسعار المحروقات في السوق العالمية؟...الخ، خاصة وأن أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في المرحلة القادمة هو وتيرة الارتفاع المستمر لنفقات التعليم العالي نتيجة النمو السكاني، ولتزايد الطلب على حق مجانية التعليم العالي لجميع المواطنين مستنديين في ذلك على مبدأ العدالة الاجتماعية..الخ، جميعها أسباب تثقل كاهل ميزانية الدولة، وتبعث على ضرورة إعادة النظر في نسب تمويل هذا القطاع أو ايجاد بدائل أخرى تساهم في زيادة وتنويع مصادره من أجل انجاح الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية.

و لأجل ذلك نقترح بعضا من القطاعات التي يمكن لها أن تساهم في ذلك مثل:

- قطاعات الأعمال : من خلال ما يلي :
- ✓ تشجيع مؤسسات حقل العمل والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع

1 موسي نور الدين» اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في اطار برنامج الاصلاح(2000-2009)»، مرجع سابق، ص 85.

- الأخرى لإنشاء صناديق تمول دراسة الطلبة.
- ✓ تشجيع مؤسسات حقل العمل للتعاون مع الجامعات لإنشاء مراكز بحثية نوعية متخصصة وتوفير مستلزماتها.
- ✓ قيام مؤسسات العمل بالاستفادة من الخدمات العلمية والاستشارية التي تقدمها الجامعات (المكاتب الاستشارية).
- ✓ التعاون مع الجامعات في دعم مشاريع البحث العلمي وخاصة الدراسات العليا.
- ✓ الاستفادة من الإمكانيات العلمية في الجامعات لحل مشكلات الإنتاج في مؤسسات حقل العمل.
- ✓ دعم العاملين وتشجيعهم للالتحاق بالدراسات الأولية والعليا وتحمل كلف دراستهم¹.

➤ دور المجتمع المحلي :

- يمكن أن تساهم المؤسسات والمنظمات غير الحكومية بتوفير احتياجات الجامعة، وهذه المؤسسات هي المجالس البلدية، مجالس الحكم المحلي، الجمعيات والنقابات المهنية، حيث يمكن إجمال مساهماتها بالآتي:
- ✓ تقديم الدعم المادي من خلال الهبات والتبرعات النقدية إضافة إلى تقديم أراضي مجانية أو بسعر رمزي.
- ✓ المساهمة مع الجامعات في إدارة مشروعاتها الريادية وتقويم نتائج عملها.
- ✓ إنشاء صناديق لدعم الجامعات عن طريق الهبات والقروض.

❖ الدعم الدولي:

أكد مشروع اليونسكو ابتداء من عام 1980 عن حاجة الدول النامية لتطوير مناهج وطرائق التدريس والتخصصات في الجامعات وذلك من خلال الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية والحصول على المساعدات المالية من وكالات التمويل الدولية. ولكي تكون المساعدات الدولية فاعلة ومؤثرة، يفضل أن تركز على ما يلي:

1 محمد عبد الوهاب العزاوي، جمال داود سلمان الدليمي، جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات- السياسات- الآليات) المنامة- مملكة البحرين، أكتوبر 2011، ص 270.

✓ توفير التجهيزات والمعامل والمخابر والورش المتقدمة تقنيا، تطوير المناهج التخصصات العلمية ومعايير الجودة.

✓ تطوير قدرات القيادات الجامعية في مجال الإدارة الاستراتيجية للجامعات¹.
الخاتمة.

تشكل مسألة تمويل التعليم العالي ضغطا كبيرا على العديد من البلدان لا سيما في بلدان العالم الثالث كالجائز مثلا ، وما يميز الجامعات في هذه الدول هو احتكار الدولة للتعليم العالي أي أن الجامعات وباعتبارها من المرافق العامة تدار من قبل الدولة ولا وجود فيها للقطاع الخاص .

إن إلقاء نظرة متفحصة عن أساليب ومصادر تمويل التعليم العالي بالجائز يبين أن هذا الأخير يسير ويمول بواسطة المساعدات التي تقدمها له الخزينة العامة، ضمن الاعتمادات المالية المخصصة لمرفق التعليم العالي ولعل السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى الاختيار السياسي والإيديولوجي الذي تبنته الجائز، وكذلك إلى التصنيف القانوني للجامعات الذي يضعها ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

ويعد تمويل التعليم العالي من أهم عناصر تطوير العملية التعليمية ، حيث نجد ادراك المسؤولين في هذا البلد المعطاء بأهمية التعليم ودوره في التنمية ، ويظهر ذلك من خلال كفاية مستويات تمويله والتي تظهر جليا من خلال المخصصات المرصودة له من ميزانية الدولة سنويا.

و يبقى التحدي المستقبلي الضخم الذي يواجه التعليم العالي هو التوصل إلى حلول ابتكارية تؤدي إلى تطوير نظام جودة جامعي يمكن له أن ينتج تعليما أكثر كفاءة وأرقى نوعية وبكلفة أقل.

1 نفس المرجع السابق، ص 271.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- د. محمد منير مرسي «الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها»، دار النشر: عالم الكتب، 1984.
- 2- عمر محمد علي: «رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي»، سידار، دمشق، 1988.
- 3- هاشم فوزي دبّاس العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان عبد العلي الأسدي، إدارة التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2009.
- 4- بوفلجة غياث «التربية والتكوين بالجزائر» الكتاب الثاني، دار الغرب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.
- مقالات ملتقيات وبحوث:
- 5- بن عراب عبد الكريم، التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين أعمال ندوة بمناسبة تخرج الدفعة 17، جامعة قسنطينة، 2004.
- 6- د. شعيب شنوف، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات- السياسات- الآليات) مملكة البحرين، أكتوبر 2011.
- 7- محمد عبد الوهاب العزاوي، جمال داود سلمان الدليمي، جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية - مملكة البحرين، أكتوبر 2011.
- 8- موسي نور الدين «اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح (2000-2009)» مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2012.
- 9- أحمد زرزور «تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس- ماستر- دكتوراه- في ضوء تحضير الطالبة الى عالم الشغل» مذكرة ماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2006.
- 10- كياري فطيمة الزهرة «تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية - دراسة حالة جامعة معسكر» مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، سنة 2012.
- 11- إصلاح التعليم العالي، جوان 2007، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على موقع (www.mesrs.dz)
- 12- Djamel Feroukhi, la problématique de l'adéquation formation - emploi, Alger, CREAD, 2005.
- 13- Olivier Basdevanot, croissance et formation, Revue d'économie politique, 2002.

القوانين والجرائد الرسمية:

14- الجريدة الرسمية، ديسمبر للسنوات 2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013.

Rapports :

15- Rapport de la conférence nationale des universités, «bilan de la rentrée universitaire 2013/2014 », le 9 janvier 2014, p.07.

مواقع الكترونية:

16- <http://www.almaany.com/>

17- www.mesrs.dz./ar/universites

18- <http://www.djazairess.com/elmassar/6451>

19- <http://ar.algerie360.com/1-3>.